



بَنِيَوبٌ: حُقُوقُ الْإِنْسَانِ شَكَّانٌ سَيَادَى لِلْدُولَةِ

■ التفويض هو آلية لتثبيت الأساس الدستوري والتجهيز السياسي. إنه تقنية قانونية، بمثابة أداة وظيفية لتسهيل إعمال ما هو أعلى، الأساسي والجوهرى والحاصل، هو أنه ليس هناك ما يمنع وزير العدل من تفويض الاختصاص.

**وصف السيد وزير العدل وضع
المندوبيّة بالغريب، هل هناك خلل في
الأصل في الوضع القانوني؟**

عندما وضعت النص المطعم للمندوبية الوزارية عام 2011 من طرف الحكومة، لم يتم الانتباه إلى بيينها وبين المندوب الوزاري، ومن هنا جاء التدخل الملكي حاسماً قاطعاً بموجب سند التأثير الشفيف، وما ورد في الرسالة السامية لملكة سافالة الذكر. أود بهذه المناسبة أنأشير إلى أن تقرير الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان يرسم سنة 2020، الذي اعتبر المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان هيئة استثنائية رئيسية لحالة الملك

ولرئيس الحكومة في مجال حقوق الإنسان.
ربما لم ينتبه وأضعوا الدستور، للمنشأ الأصلي
للمندوبيات. في جميع الأحوال وفي انتظار مراجعة
المقتضيات المنظمة للمندوبية، ستبقى بالنسبة إلى
الرسالة الملكية السامية سندًا كافياً ومرجعاً صريحاً
للعمل. وسيبقى لوزير العدل الأستاذ عبد الله الطيف
وهي، السباق، في المبادرة بتفعيل الرسالة الملكية.
لقد ثمنت بإيجابية عالية، ذلك من خلال بلاغ أصدرته
وكانت فيه على كل من مصادقة سيادته، أفاد.

الراهنة المرتبطة بحقوق الإنسان وبالنظام العام
يتعلما للفقرة السادسة من الفصل 92 من الدستور،
والمندوب الوزاري متدخل في مجال حقوق الإنسان،
انطلاقاً من المصدر الدستوري للتكليف الملكي
للمندوب الوزاري على مستوى الحقوق والحريات.
ثالثاً، لأن حقوق الإنسان شأن سيادي للدولة.
▼ (مقطعاً) كيف أن حقوق الإنسان شأن
سيادي للدولة، ألم تقل منه قليل بأن

الحوكمة بـ**نماذج** في قضايا حقوق الإنسان
والنظام العام؟ ■
سأعود بتفصيل لهذا الموضوع الذي لا يقدّم
عادة بالطريقة التي يستحقها ويساُوضح ذلك. فلت،
ثالثاً، حقوق الإنسان شأن سبادى للدولة. وفي حال
المدنية الوزارية والمدنو الوزاري تبز الإرادة
العليا للدولة، من وجودهما، من خلال ما ورد في
الرسالة الملكية السامية، لاسما الفقرات الثالثة
والرابعة والخامسة منها، التي أكدت بصفة صريحة
تجديدها وتأكيدتها وتعزيز مكتسباتها وقوتها
وسائل عملها، ودعوة جميع المؤسسات والهيئات
المعنية لمواصلة الجهود من أجل القيام بدورها في
الدفاع عن حقوق الإنسان في كل أبعادها، ثم التأكيد
الملكي للمدنو الوزاري بإيابه عنابة خاصة لتعزيز
الحماية في مجال حقوق الإنسان.
إذا كانت الصورة واضحة كما تقدمونها،
دستوراً ومساساً، فيما سند التفاصيل؟

أهمية هذا التفويض؟ علماً أن هناك من يعتبر أن تقويض الاختصاص يفتقد للأسند الدستوري والقانوني في ظل غياب أي علاقة إدارية بينكما مadam ليس رئيسك ما هو ردك؟

■ شكرًا جزيلاً على دعوتك الكريمة بإجراء هذا الحوار، وأود بداية تهنئة أسبوعية «الأيام» بذكرى تاسيسها العشرين وعلى صمودها وتقدمها. إنها ليوم صنعة صحافة مغربية بعمق وطني وخاصية ثقافية وحسن سياسي مواكب ومثير للرأي الحر.

أساس العلاقة بين وزير العدل والمندوب الوزاري موضوع ينذاخل فيه الأساس الدستوري والاعتبار السياسي والضرورة الوظيفية المنسوبة بالية تنظيمية.

■ أولاً، إن المصدر الأساسي للتفاعل المتبادل بين كل من وزير العدل والمندوب الوزاري، ينبع من سلطة التعيين الأصلية الراجعة لجلالة الملك. وزير العدل عضو الحكومة المعين، بموجب الفصل 47 من الدستور. ودوره المندوب الوزاري، تم تعيينه بموجب الفصل 42 منه، وبرتبة وزير، طبقاً لليس كفواً في الحكومة، لكنه إلى جانبها متضامن معها. وبالتالي، فإنه تلاقي وتفاعل كل من وزير العدل والمندوب الوزاري، مستندة أيضاً إلى أساس دستوري ثابت، وذلك بحسب ما ينص عليه الدستور.

منذ تعيينه في 6 ديسمبر 2018 "الحارس الرسمي" لحقوق الإنسان في المملكة الشريفة، ظل شوقي بنیوب حاضراً في المعركة، مدافعاً من جهة عن اختصاصاته ومنافحاً من جهة أخرى عن وجه المملكة الحقوقي في الخارج. رغم أن الرجل عانى طيلة 17 شهراً الماضية من صعوبات، بسبب مرضه، حتى أنه دخل غرفة العمليات الجراحية ست مرات، وقضى أوقاتاً تحت العناية المركزة.

وإذا كان بنىوب قد ذُلِّقَ الحدث في يوليوز 2019 بإصداره تقريرا حول "أحداث الحسيمة"، تضمن تعليقات وردود خبراء، بعضهم معروف بمعارضته الشرسة للنظام ومؤسسات الدولة، بغض النظر عما أثير حول قرائته للاحتجاجات، ولاحقاً بنبشه في ما تحقق وما لم يتحقق من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، فإنه فوجَّر للعلن هذه المرة مُعلناً عن إطلاق مبادرة حقوقية تحت اسم "الاستعراض الخاص" تروم تشخيص حالة حقوق الإنسان في بلاد تمر بمنعارات عديدة.

ومن أجل استيضاح تفاصيل هذه المبادرة، يأتي هذا الحوار الحصري مع "بنيوب" والذي اتخذ شكل مواجهة، فجاء جزء منه أشبه بـ"درس أكاديمي" حول التقائية حقوق الإنسان وسياساتها، وغاصت أجزاءً أخرى في كل القضايا القديمة والمستجدة المرتبطة بوضعية حقوق الإنسان في المملكة.

حاوره: محمد کریم بو خصاصل

Karim88960@hotmail.com

أخيراً، أصبحت للمندوبيات الوزارية لحقوق الإنسان الوضعية التي ناضلت من أجلها، بعد أن نقل إليك وزير العدل التفويض كاملاً من أهل تدبير شؤونها. ما



عنه توتر، وحتى لا يتطور. كان لزاماً على أن أحترم هذا الخيار وأن أترك السياسة الوطنية تقوم بعملها، دون شغف من جهتي تاركاً الإشراف السياسي للأستاذ الرمدي. كما عرفت عن الوسائل لما له من حساسية دون أن يعني ذلك أنتي أخللت بعهدي. بالعكس، بقيت متابراً مدافعاً عن مقاربتي في مجال حقوق الإنسان، وهي التي تنظرهاليوم، وألستعراضياً الخاص من تجلياتها. وأيضاً من خلال إصدار تقريرين باللغة الأهلية، التقرير الخاص بأحداث الحسيمة والتقرير حول مستويات تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

كما تبنت وشاركت في الاستحقاقات الدولية المرتبطة بمحال التفاعل مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان وعديد الأنشطة الدبلوماسية الحقوقية. كما حرصت أشد الحرث على مواكبة عمل المندوبيية بخصوص العلاقة مع المقررين الخاصين، سعياً في المجالات البالغة الحيوية على مستوى الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وحرية التعبير والتجمع وضمانات المحاكمة العادلة... وأنتي أن تناح مستقبلاً الفرصة في فضاء أكاديمي أو علمي مع الأستاذ المصطفى الرمدي لتناولناش سوية حول موضوعات

■ الأستاذ المصطفى الرميد المحترم، والصديق منذ عام 1987 حين التقينا في لجنة البيان العام المؤتمر المحامي، موروا بالاشتغال المشترك كداعي في محاكمات سياسية سنة 1990 وعضويتنا في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في 2002 ورئيسة لفريق الحماية والتتصدي للانتهاكات، لأربع سنوات، وكان السعي الرميد يضمن سطشاً وفعلاً به، وصولاً إلى مسؤوليتها كخبير مستشار لوزارة الدولة سنة 2017، بتعيين من رئيس الحكومة، قبل أن تلتقي سوريا في المنذوبية الوزارية عام 2019، سعادته وزير الدولة وعبد ربه مندوبياً وزارياً. أذكر هذا الجانب لأن له أهمية وأثراً أخلاقياً في تدبير العلاقة لما وضعت علىمحك السياسة. السعي المصطفى الرميد، كان في قلب عملية سياسية كبيرة، وأزتنا في قلب حزبة، قام بمحمود كبير كوزير للعدل على مستوى تحديد البنيات وعصرتها، ثم فاعلاً كبيراً في كيماء حكومة الدكتور العثماني كانت له صفة شراعي كل ذلك، هي صفة وزير الدولة ولو سلطة ومسؤولية حكومية، كان مكان نزولها هو حقل حقوق الإنسان.

لما توليت مسؤولية المندوب الوزاري، حصل

أصل الخلاف السابق مع المتطفي المرتد

هل يمكن أن نقول إن الخلاف الذي كان مع وزير الدولة في حقوق الإنسان سابقاً المصطفى المرميد قد طوي؟ ■ الوضع مع السيد وزير الدولة، مختلف، ويرجع في المطلق إلى العلاقة بين سؤال السياسة العامة أو السياسة الوطنية أو الحقل الأصلي للسياسة، وسؤال سياسة حقوق الإنسان. ليس لدى أي وهم أو ضبابية، في كون السياسة الوطنية أو العامة، حسب الحال، تعلو على سياسة حقوق الإنسان. فال الأولى هي التي توفر للثانية نطاق ومجال الحرمة، إيجاباً أو سلباً، حرية أو انسداداً. وفي جميع الأحوال فإن غاية رسالة حقوق الإنسان هي المساهمة في أنسنة السياسة.

لم تقنعني فكرة إعطاء الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان طابعا إلزاميا



شوقی بنیوب

على تقدير سبق لي أن عبرت عنه بمناسبة الجولات الحوارية التقديمية للخطبة بالجامعات مع السيد وزير الدولة خلال سنة 2019. لقد عبرت الخطبة وثيقة ثقافية وقوية معنوية أخلاقية من صميم سياسة حقوق الإنسان، من شأنها أن تلهم الفاعل السياسي في الحكومة أو البرلمان أو في مؤسسات الدولة بوصفها متوجهًا مغربية خالصاً، تولد عن تفكير جماعي، وطني وفي الجهات. وحياداً على نقاش، هل بالأمكان التخطيط للديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن أهمية هذه الوثيقة تكمن في كونها تجمع انشغالات واهتمامات وتصويبات الفاعل المدني بمعناه الواسع وتضعها رهن إشارة الفاعل السياسي. ولذلك لم تقتصر فكرة نشرها بالجريدة الرسمية وإعطائها طابعاً إراثياً، فمثلاً هل كان بالإمكان بترجمة موضوع تفعيل السياسة الجنائية وكفانا نعرف التجاذبات التي طالت مراجعة قانوني المسطرة الجنائية والقانون الجنائي جزئياً أو كلياً والمدى الزمني الذي استغرقه ذلك؟ هل يمكن بترجمة تفعيل الحقوق الثقافية الأمازيغية بتلك السهولة التي تصورتها الخطبة في الوقت الذي يبقى فيه التراخي يطبع سلوك الفاعل السياسي؟ هل يمكن بترجمة تصويبات الحكومة الأمينة بكل بساطة في الوقت الذي تباشر فيه الدولة عمليات كبيرة تخص عصرنة وتطوير الشأن المدني ومواصلة مصالحة المغاربة معه وقد كان التصدي لجائحة كورونا وتدبير التجمهر والظاهرة من أبرز عناوين ذلك؟

إن الخطبة في نهاية الأمر ستبقى رصيداً مرجعياً لفهم التفكير السياسي والإبداع المدني والحرص التشرعي. وعلاقة بهذا المجال الأخير إذا استطاعت الجامعة المغربية والجمعيات المدنية المتخصصة إعداد مقترنات رصيدة من حيث التعليب وجوهدة الصنعة القانونية، فإنهم بدون شك سيقدرون خدمة حللة للعمل البرلماني. وخاتماً فإن ما عبرت عنه فهو من باب التعليق، اللذ لا يلزمه الحكمة في شيء.

أعدها المصطفى الرميد سابقًا من سينكليف يابازلها في غياب قطاع حكومي معني بحقوق الإنسان؟ وماذا عن دور المندوبيية الوزارية لحقوق الإنسان؟ ■ تقديرٍ حول هذا الموضوع وقد قدمته للسيد وزير العدل الأستاذ عبد اللطيف وهبي، هو أن سيادته هو رئيس الحوار الوطني المتعلق بتحويم الخطبة وتطويرها وتحديها كما ورد في البرنامج الحكومي وسيكون المصدر الذي سيرجع إليه لحلمس في النتائج المتوصل إليها، بعد تعميق

أود بهذه المناسبة التأكيد على تقدير سبق لي أن عبرت عنه بمناسبة الجولات الحوارية التقديمية للخطبة بالجامعات مع السيد وزير الدولة خلال سنة 2019. لقد اعتبرت الخطبة وثيقة ثقافية وقوية معنوية أخلاقية من صميم سياسة حقوق الإنسان، من شأنها أن تلهم الفاعل السياسي في الحكومة أو البرلمان أو في مؤسسات الدولة بوصفها مرتقباً مغرياً خالصاً، تولد عن تفكير جماعي، وطنياً وفي الجهات

المشاورات الالزامية مع الفاعلين الآخرين وخاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي لعب دوراً رائداً في مسارات إعداد الخطة، فإن المندوب الوزاري، سيسقى مصدراً للرأي والاستشارة والمندوبية الوزارية بمثابة الإدارة التنفيذية لهذا العمل اعتباراً للخبرة التي راكمتها على مستوى التنسيق المؤسسي بين القطاعات الحكومية.

أهـ بهذه المناسبة، تفاعلاً مع سلة الحكم التأكيد

المشرف على حقوق الإنسان، من الصعب، إن لم أقل من المستحيل، أن يحافظ على حياته وموضوعيته في مجال محاكمه بضوابط صارمة. ذلك أن غض الطرف والتغاضي وصرف النظر وتتجاهله والانحياز لطرف ضد آخر وغيرها من السلوكيات العادلة والطبيعية في المعاملات السياسية والتي يمكن تفهمها، من الصعب التجدد منها في مجال التعاطي مع سياسة حقوق الإنسان.

أما الحسابات المتحكمه في تخلي التشكيلة الحكومية الجديدة عن حقيقة حقوق الإنسان فهو موضوع من صميم مفاهيم العمل السياسي الحزبي الذي يناسب تكوين الأغلبية. ولا يمكنني الخوض فيه باي وجه من الأوجه. وفي جميع الأحوال قدم وزير العدل الأستاذ عبد اللطيف وهبي بمناسبة توسيع الاختصاص ممارسة جديدة جديرة بأن تدخل دائرة الممارسات والأعراف الفضلى.

■ **ما إذا عن الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان التي**

لم تشمل الحكومة الجديدة حقيقة «حقوق الإنسان»، هل تم التخلص عنها في ظرفكم لتصحيح وضعية كانت «محنة»، خصوصا وأنكم من المدافعين على أن المسؤول عن الشأن الحقوقى يجب ألا يكون منتميا لحزب سياسي؟

■ أظن أن تفاعلنا ب المناسبة السابقة قد مكنني من الجواب على عناصر تخص سؤالكم، وأريد بهذه المناسبة أن أوضح ما معنى المسؤول الحكومي والانتماء السياسي الحزبي. كما هو معلوم دستوريا وفي علم السياسة وفهمها لا يغنى لأية ديمقراطية عن الأحزاب السياسية، إنهم الفاعلون الأصليون، تعلق الأمر بالأهلية أو بالمعارضة أو بحكومة الظل. الفاعل السياسي الحزبي عندما يكون في الحكومة وفضلاً عن التزامه بميثاقها، يبقى كائنا سياسيا ديناميكيا متفاعلا مع محطته، وكما هو معروف لقد أصبح حقل حقوق الإنسان، مع الأسف الشديد، مجالا للصراع السياسي للتنامي التجاذبات المرتبطة به، ومهما تكن تجربة ومراس الوزير الحزبي

ماذا عن الخطة الوطنية المقراطية وحقوق الإنسان التي

A wooden gavel with a gold band rests on a block, symbolizing justice or law, positioned next to an open book.

الأهمية قد أدمجت أم لا في المشاريع التي ستعرض على البرلمان. ثانياً، أن تفحص فيما إذا كانت المقترنات الواردة في الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ورصيد العدالة الانتقالية قد روعت أم لا. ثالثاً، أن تقوم المندوبيبة بإعداد مذكرة التعديل المتعلقة بالمقترنات من منظور حقوق الإنسان، وهو عمل بدون شك دقيق وبالغ الأهمية. وإذا استطاعت القيام بذلك فإنها ستكون جدية ومشرفة في مقاربتها للأمور.

■ سؤالكم يدعم ما قلته في الجواب عن السؤال السابق. لا حق لي في التدخل في حصل تأخر طيلة الأعوام الخمسة السابقة في استكمال مسطرة التصديق على مشروع القانون الجنائي الجديد بفعل حسابات سياسية، قبل أن تبادر حكومة أخنوش قبل أيام إلى سحبه نهائياً من البرلمان؟ ما تعليقكم على هذه الوضعية؟

على ذكر المنظومة الجنائية، فإن من أهم المؤاخذات عليها عدم تنصيصها على تجريم الاتهاكات الجسيمة على مستوى الشكل والمضمون، رغم مرور 17 عاماً على صدور توصيات هيئة الأنصاف والمصالحة وعشرين عاماً على دسترتها؟

■ أجد جوابي عن السؤال السابق في الشق التشريعي شافياً كافياً لسؤالكم هذا.

الحسابات بين الفاعلين السياسيين على صعيد البرلمان، لقد أكد السيد وزير العدل بأنه ستحيل مشاريع القوانين على المندوبية الوزارية لإبداء الرأي ومن جهتي أحبي مبادرته عالياؤائمنتها.

كيف سيكون تفاعلكم؟

■ أحسن ممارسة فضلي يمكن أن تقدمها المندوبية للأعمال التمهيدية المتصلة بالتشريع هو أن تبحث أولاً فيما إذا ما كانت التوصيات المقبولة من طرف تلادنا على صعيد الإناث

تفاصيل مبادرة «الاستعراض الخاص» اتصالات من أوساط دبلوماسية

الإنسان بحدة، كيف ترد؟ ■
أنا ابن الحركة الحقوقية المغربية، اكتسبت
العosophia في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
في مارس 1980 أيامًا بعد خروجي من السجن
ودعتها بلطف عدّمًا كنت في جيل مؤسسي
المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وعدت في
جريدة رائدة مع الجمعية والمنتدي نهاية
ستينيات من القرن المنصرم. أختركم كثيراً هذا
التاريخ وقطعت على نفسي لا أرد على ما لا
يليق، لأن الصنعة الحقوقية المغربية من موقع
المجتمع أو المجلس الوطني أو مؤسسات الدولة
ستنقى خطأ أحمر بالنسبة لي. أعرف الحركة
حقوقية، دروبها وشعابها وخفافيشها
كل ما أحرض عليه هو تقمعها

جاء فيها: «نهيب على وجه الخصوص، بالمندوب الوزاري في إطار المهام الموكولة إليه، لайлاد عنابة خاصة لتعزيز الحماية في مجال حقوق الإنسان».

نعم هو وضع يسائل المندوب الوزاري بصفته متعددة، سياسية، أخلاقية، معنوية أمام جهات متعددة، مؤسساتية وأمام الفاعلين السياسيين والذيني والمتلقين ومع صناع الرأي العام والبعد من الملاحظين الأجانب على صعيد المنظمات غير الدولية ومن مكونات الجهات الدبلوماسية التي اعتادت التواصل مع السياسة الحقوقية الوطنية وغيرهم.

مباشرة بعد الإعلان عن المبادرة، انتقدتها الجمعية المغربية لحقوق

■ لقد عبرت بوضوح كما ورد في بلاع الاستعراض الخاص عن الغرض منه، انطلاقاً من معايير عميقة قفت بها تتعلق بما تم التعبير عنه في المُدد الأخيرة، من مواقف تقمي الوضع الحقوقي في بلادنا بأوصاف من قبيل «عودة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان» «الردة الحقوقية» «هيمنة المقاربة الأمنية» ومنها من دعا إلى «انفراج حقوقى» وغيرها.

واعتبرت بأن هذا الوضع، يسائل المندوب الوراري المكلف بحقوق الإنسان، بصفته متدخلاً في التنسيق المؤسسياني الدولي لسياسة حقوق الإنسان، ودوره على وجه الخصوص في ضوء مطلع الرسالة الملكية السامية، بمناسبة الذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي

▶ أعلنتكم قبل أيام عن إطلاق مبادرة «الاستعراض الخاص» التي يظهر من خلال تزامنكم بشأنها أنها عمل ضخم سيحاول تقديم تشخيص دقيق لحقوق الإنسان في بلادنا، لكن قبل أن تتحدث عن سياقها وجدواها، بدا لأفافكم في بلاغ الإعلان عنها أنها تأكيدكم في بلاغ الإعلان عنها أنها مبادرة المندوب الوزاري وليس المندوبية الوزارية، لماذا؟ ■

▶ حتى أتحمل مسؤولياتي كاملة في إطار تفعيل اختصاص تعزيز حماية حقوق الإنسان. الذي أولتني إياه الرسالة الملكية السامية.

▶ لماذا هذه المبادرة الآن؟ وما هي عناصرها الكبرى؟



■ فعلا، ونظراً للمكانة المتزايدة التي تحظى بها حقوق الإنسان على صعيد الأقاليم الجنوبية للملكة ومتذبذباتها المحمولة والتحديات التي تواجهها باستمرار، أعلنت عن التزامي بإصدار تقرير موضوعاتي خاص بشأن وضعية حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية في غضون الأشهر الأولى من السنة المقبلة. وهو تأكيد للتزام أصلي سبق لي أن أعلنت عنه ولم أتمكن من القيام به بسبب الوضعية السابقة التي شرحتها لكم قبل.

حوار موضوعاتي متخصص، مع فاعلين حقوقين منتففين وحامعين وإعلاميين حول وضعية حقوق الإنسان علاقة مع نتائج التقرير.

▶ أعلنت عن التزامك بإصدار تقرير موضوعاتي خاص بشأن وضعية حقوق الإنسان في الصحراء، فيما كنتم قد عدلتم سابقاً عن هذه الفكرة والتي فسرتموها في حوار معنا في يناير 2020 بـ«صعوبات قانونية»، ما الذي استجد؟

سبق مدافعاً عن استعادة معتقل أحداث الحسيمة لحربيتهم و اعتقال الصحافيين سبّيت ضمنه تقرير "الاستعراض الخاص"

■ سأقارب هذا الموضوع أيضاً مع نتائج تقرير لاستعراضي الخاص.

تشهد بعض الاحتجاجات في الشارع استعمالاً مفرطاً للقوة أثنتها فضها، ما المطلوب في نظركم لتجاوز بعض المشاهد التي لا تتناسب مع الوضع الحقيق؟

■ سأقدم على مستوى تقرير الاستعراض الخاص من المقررات التي أتمنى أن تكون مفيدة حول هذا الموضوع.

**• هل تديم دعم سيسي بهذه المبادرة،
والى اي حد ستغير الوجه الحقوقى
للمملكة؟**

■ الحمد لله، أكبر دعم للمندوب الوزاري المكلف حقوق الإنسان، ما تلقته من تقديرات ثانية وتوجيهات رفيعة، حول حقوق الإنسان في حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظة الله مناسبة تعيني، وما ورد في الرسالة الملكية السامية بمناسبة الذكرى السبعين للإعلان العالمي حقوق الإنسان، وما أجره من رحابة صدر في محيط اثرة القرار وتعاون عند المكونات الأصلية للتتسق الدوالي لحقوق الإنسان، في بلد يواصل الصمود في مناخ إقليمي ملتهب وجبوستراتيجي غير مناسب ومناخ عالمي غير مشجع على حقوق الإنسان، وفي ضوء كل ذلك ما أريد إلا الإصلاح ما استطعت.



هناك انتقادات توجه للمملكة منذ مدة عن تواصل اعتقال صحافيين، بعض النظر عن ملابسات اعتقالهم ومحاكمتهم، لا ترى أفقاً لطي هذا الملف؟

**جواز التلقية: أقصى ما حصل عند تدخل قوات
الأمن ظل في حدود احتكاكات**

والخوف من المجهول. ويمثل ذلك أوجهًا من وجه تقييم التزام الدول الأطراف في منظومة حقوق الإنسان وقد كسبت دولتنا الكثير في هذا لرهان العالمي.

نعم خرج العديد من المواطنين للظهور، وهناك من خرج لاستثمار ذلك في صراعه السياسي. لكن الذين صدحت أصواتهم من الخوف من التقليح والحرقة على فلذة أكبادهم يستحقون الانتباه والاهتمام اللازمنين. بالعكس أقصى ما حصل عند دخول قوات الأمن ظل في حدود احتكاكات وأغلب من تم توقيفه، أطلق سراحه. سأعود لموضوع التجمهر ومسؤولية المكانة التي يستحق في تقرير الاستعراض، الخاص.

▶ في إطار تفعيل الزامية «جواز التلقيح» للولوج إلى الحقوق الأساسية ظهرت مقاطع فيديو لاستفسار مواطنين في الشارع العام عن «جواز التلقيح»، أليست مثل هذه التصرفات شططاً في استعمال السلطة وضرراً لكل قواعد حقوق الإنسان، أطرح السؤال، هنا في إطار التدخل الحمائي، علاقة بالحق في التظاهر؟

لقد ربحت بلادنا بدون تلك الكثير ضد جائحة كورونا، على مستوى الاستباق والوقاية والتعمق، ولم يكن ذلك سهلاً على الإطلاق، في معركة عالمية اتسمت بالتردد والمنافسة الشرasseة

والنصف، التي تلت نشر البلاغ، اتصالات ذات وقع من أوساط دبلوماسية وازنة في شأن التفاعل مع المبادرة. ▶ **ماذا عن منهجية المبادرة؟ والغرض منها؟**

■ **تتوخى عملية الاستعراض، إجراء وقفة تقيمية وتواصيلية، بشأن ادعاءات انتهكـات حقوق الإنسان، استناداً إلى منهجية، تنصـب من حيث الجوهر على الادعـاءـات المرتبطة بـممارسة الحقوق والحرـيات ذات الصـلة بالـفـكر والرأـي والـتـعبـير والـتـجـمـع والـظـاهـر السـلـمي وـتـأـسـيس الجـمـعـيات وما يـتـصل بـادـعـاءـات التـعـذـيب وـضـمانـات المحـاـكمـات العـادـلـة وـقـوـبة الإـعدـام، وـحيـث أنـ كـل ذلك يـتـصل اـتصـالـاً وـثـيقـاً بـحـمـائـة حقوقـ الإنسـان وـبـسـاستـها.**

واستقلاليتها ومهنيتها. و تاريخ علاقتي معها معلوم خاصـة في التـحـولـات الكـبرـى وـعـلاقـةـيـ معـ شخصـياتـهاـ الـوازنـةـ وأـصـاحـابـ الرـأـيـ منـهـاـ ماـ تـزالـ والـحمدـ للـلهـ عـلـىـ حـالـتـهاـ. وـعـندـمـاـ أـورـدـتـ بالـأـولـويـةـ تـقارـيرـ المنـظـماتـ الحـقـوقـيـةـ فـتـحـدـدـاـ اـنـجـامـاـ معـ هـذـهـ الرـوحـ. وـبـاعـتـارـهاـ مـصـدرـاـ مـنـ مـصـادرـ قـراءـةـ الـوـضـعـ.

وبـمـنـاسـبـةـ الحـوارـ العـمـومـيـ حولـ التـقرـيرـ الذي سـاقـوـمـ بـهـ سـاـصـلـ حـسـبـ الأـولـويـةـ يـاهـلـ الرـأـيـ عـلـىـ سـعـيدـ الـحـرـكةـ الحـقـوقـيـةـ لأنـ ذـلـكـ بـالـتـسـيـةـ لـيـ وـاجـبـ أـخـلاـقيـ أـولاـ وـالـتـزـامـ مـعـنـوـيـ ثـانـيـ، وـإـذـاـ اـعـتـرـتـ جـهـةـ ماـ أـوـ رـفـضـتـ، فـلـاـ بـاسـ، إـذـ لـأـ بـحـرـ أحدـ عـلـىـ الحـوارـ. لـقـدـ تـلـقـيـتـ، خـلـالـ السـاعـةـ

وللقيام بهذا العمل، على نحو أمثل، سistem الاعتماد، على المواد والوثائق المكتوبة، الصادرة عن الجمعيات والمنظمات الحقوقية التي دأبت على إصدار تقرير سنوي. وهكذا وضمنا للموضوعية والنزاهة، سistem الرجوع في هذه الحالة، إلى التقارير الصادرة، خلال الثلاث سنوات الأخيرة، بشأن تقييماتها وموافقها حول حالة حقوق الإنسان. كما سistem الرجوع إلى تقارير المنظمات غير الحكومية الدولية، التي اعتنلت بدورها تناول وضعية حقوق الإنسان في بلادنا. ولقد تمت مراسلة الجمعيات والمنظمات، في شأن إصداراتها المتعلقة بتقييم وضعية حقوق الإنسان وسير المحاكمات.

وسيتم التفاعل أيضاً، مع تقارير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكذا التقارير والتوصيات الصادرة عن الآليات الأممية في نطاق التعاطي والتفاعل مع الحقوق والحريات السالفة الذكر.

وسيتوج هذا الاستعراض الخاص، بتقديم مشفوع باستنتاجات ونوصيات وبالإنذارات الذاتية للمندوب الوزاري في مجال حماية حقوق الإنسان، وسيتم تقديمها مناسبة الاحتقاء بالذكرى الثالثة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وستلي ذلك، علاقة مع هذه المناسبة، تنظيم موائد اشتراكية، تتناول معايير وآليات تطبيق مبدأ

نتوخي عملية الاستعراض،
إجراء وقفه تقييمية
وتواصلية، بشأن ادعاءات
انتهاكات حقوق الإنسان،
استناداً إلى منهجة، تنصب
من حيث الجوهر، على
الدعاءات المرتبطة بممارسة
الحقوق والحربيات ذات الصلة
بالفكر والرأي والتعبير والتجمع
والتظاهر السلمي وتأسيس
الجمعيات وما يتصل بادعاءات
التعذيب وضمانات المحاكمات
العادلة وعقوبة الإعدام

الحوار حول تجربة المغرب للعدالة الانتقالية

ماذا عن تأكيدكم على موضوع
الحوار حول العدالة الانتقالية في
نهاية «بلاغ الاستعراض»؟

■ باختصار سيد، الحوار الرصين حول الحصيلة الإجمالية للتجربة المغربية للعدالة الانتقالية لم يجر بعد لأسباب لا ضرورة للوقوف عليها. وهذه الغرض عبرت عن كامل استعدادي للمشاركة في أي حوار تواصلي، ينظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مع الجمعيات والمنظمات المعنية حول حصيلة العدالة الانتقالية في بلادنا.

من حمل تجربتك الصوبية في المجال، وباعتبارك من مهندسي «توصية» ميلاد هيئة الانتصاف والمصالحة، هل أنت مقتنعتاليوم أن البلاد طوت فعلاً صفحة الماضي

■ اسمح لي أن أقول لك إن السؤال انطباعي ويؤكد لي صواب جوابي السابق. مرة أخرى التجربة المغربية للعدالة الانتقالية لم يعطها حقها على صعيد الحوار المدني العمومي. الحمد لله أنه تمت بسترة توصياتها الوجيهة بمقتضى الإرادة العليا للبلاد في الدستور الحالي.

**في ظل الوضعية الحقوقية
الحالية يخشى حقوقيون من أن
نكون مضطربين إلى إحياء تجربة
«إنصاف ومصالحة» جديدة دون أن
نضفي التركة الأولى، هل أنت
متسائل أو متشائم في هذا
الموضوع؟**

■ سأجيب بتفصيل عن هذا السؤال
بمناسبة تقديم تقرير الاستعراض الخاص في
منتصف الشهر المقبل بحول الله.

